**النتائج الرئيسية المتعلقة بالمواضيع الجديدة التي شملها
 البحث الوطني حول التشغيل**

مراعاة للتحولات الديمغرافية والسوسيو اقتصادية والبيئية التي يعرفها المجتمع المغربي، والتزامات بلدنا في إطار الجهوية المتقدمة وإنجاز أهداف التنمية المستدامة، يتعين على البحوث  لدى الأسر التي تنجزها المندوبية السامية للتخطيط أن تراجع بشكل دوري، المقاربات المنهجية، وقواعد المعاينة والعينات إضافة إلى أبعادها الموضوعاتية.
يتعلق الأمر بالبحث الوطني حول التشغيل الذي اعتمد ابتداء من سنة 2017، عينة جديدة موسعة انتقلت من 60.000 إلى 90.000 أسرة، والذي أدرج مواضيع جديدة في مجال أبحاثه، ويستعمل التصنيفات الجديدة المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط للأنشطة حول الأنشطة والمهن والشهادات اعتمادا على التصنيفات الدولية وتكييفها مع الواقع الوطني بتشاور مع مختلف المؤسسات المعنية.

تقدم هذه المذكرة، أولا تذكيرا بوضعية سوق الشغل سنة 2017، وثانيا أهم المعلومات السوسيو-مهنية المتعلقة بمختلف جهات المملكة، مقدمة على مستويات مفصلة وموسعة إلى أبعاد أخرى كالعمل اللائق وجودة العمل وثالثا، أهم النتائح المتعلقة بالمواضيع الجديدة المعتمدة في إصلاح البحث الوطني حول التشغيل والتي لها علاقة مباشرة بسوق الشغل. ويتعلق الأمر بالخصوص بالعلاقة بين مؤهلات اليد العاملة والحرف الممارسة، والتعليم الأولي للأطفال المتراوحة أعمارهم بين 3 و5 سنوات، وولوج النساء لسوق الشغل ولمسار المقاولين، والتغطية بأنظمة التقاعد، وخصائص المهاجرين المستقرين ببلدنا.

بالإضافة إلى هذه المواضيع، أدمج البحث الوطني حول التشغيل أسئلة أخرى تهدف إلى الإحاطة ببعض جوانب الظروف الاجتماعية للساكنة المغربية خاصة منها التي هي في سن النشاط. تهم هذه الأسئلة بالأساس التغطية الصحية، وحركية النشيطين المشتغلين بين مقر سكناهم وعملهم، وأحواض الشغل، واستعمال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل، وكذا النوى العائلية. وستشكل نتائج هذه الأبعاد موضوع مداخلة لاحقة.

1. **وضعية سوق الشغل سنة 2017**

**الإحداث الصافي لمناصب الشغل واستمرار في تراجع معدلات النشاط والشغل**

انتقل حجم الشغل، بين سنتي 2016 و2017، من 10.613.000 إلى 10.699.000 نشيط مشتغل، وهو ما يعادل إحداث 86.000 منصب صاف، 31.000 منها بالوسط الحضري و55.000 بالوسط القروي، مقابل فقدان صاف لـحوالي 37.000 منصب شغل سنة قبل هذا. وتتوزع هاته المناصب المحدثة بين 57.000 منصب شغل مؤدى عنه و29.000 منصب شغل غير مؤدى عنه. حسب قطاع النشاط الاقتصادي، أحدثت "الفلاحة، الغابات والصيد" حوالي 42.000 منصب شغل، و"الخدمات" 26.000 منصب، و"البناء والأشغال العمومية" 11.000 منصب ثم "الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية" 7.000 منصب.

مع ساكنة نشيطة تقدر بـ 11.915.000 شخص، وبوتيرة ارتفاع تصل إلى 1,1%، وهي أقل أهمية من تلك التي يعرفها السكان البالغين 15 سنة فأكثر (1,7%)، فقد عرف معدل النشاط انخفاضا، بين سنتي 2016 و2017، من 47% إلى 46,7% على المستوى الوطني. وقد انخفض من 43% إلى 42,4% بالوسط الحضري بينما ارتفع من 53,8% إلى 54,1% بالوسط القروي.

في حين أن معدل التشغيل، ورغم ارتفاع حجم الساكنة النشيطة المشتغلة بنسبة 0,8% مقارنة بسنة 2016، انخفض من 42,3% إلى 41,9% على المستوى الوطني. وقد تراجع من 36,9% إلى 36,1% بالوسط الحضري وارتفع من 51,7% إلى 52,0% بالوسط القروي.

**تأهيل ضعيف لليد العاملة**

من بين 10.699.000 نشيط مشتغل يبلغون 15 سنة فأكثر، فإن 6.271.000 منهم لا يتوفرون على أية شهادة (58,6%)، و2.988.000 لديهم شهادة من مستوى متوسط[[1]](#footnote-2) (27,9%) و1.440.000 لديهم شهادة من مستوى عال[[2]](#footnote-3) (13,5%).

ومن بين النشيطين المشتغلين الذين لا يتوفرون على أي شهادة، فإن 3.117.000 يشتغلون في قطاع "الفلاحة، الغابات والصيد" (أي ما يعادل 82,8% من الشغل الإجمالي لهذا القطاع)، و704.000 في "البناء والأشغال العمومية" (61,1%)، و617.000 في الصناعة (50,3%) و1.833.000 في الخدمات (40,5%).

على المستوى الوطني، فإن 97,6% من الأجراء لم يستفيدوا من أي تكوين يتحمل تكاليفه المشغل في غضون 12 شهرا الماضية (97,1% بالوسط الحضري).

**إدماج هش في سوق الشغل**

من بين جميع النشيطين المشتغلين، فإن 1.793.000، (18,6%)، يزاولون عملا غير مؤدى عنه (منهم 1.617.000، أي 90,2%، بالوسط القروي)، و932.000، أي 8,7%، يزاولون عملا مؤقتا أو موسميا.

ويشتغل قرابة 5,6% من النشيطين المشتغلين نهارا وليلا، 3,2% يناوبون النهار والليل و1,1% يعملون فقط بالليل[[3]](#footnote-4).

على الصعيد الوطني، يعمل أربعة نشيطين مشتغلين من بين كل عشرة (41,8%، أي 4.468.000 شخص) أكثر من 48 ساعة في الأسبوع، 45,7% من بين السكان الحضريين (2.681.000 شخص) و37% من بين السكان القرويين (1.787.000 شخص)، ونشيط مشتغل واحد من بين كل اثنين بين الرجال (4.101.000 شخص) و14,8% بين النساء (367.000 شخص).

**سوق شغل غير منظم وضعيف الحماية**

قرابة ثلثي الأجراء (3.343.000 شخص) لا يتوفرون على عقدة تؤطر علاقتهم بالمشغل، منهم 772.000 في قطاع البناء والأشغال العمومية (90,6% من حجم الشغل في هذا القطاع).

96,7% من النشيطين المشتغلين (10.282.000 شخص) غير منخرطين في منظمة نقابية أو مهنية، 94,5% في الوسط الحضري و99% في الوسط القروي. من بين الأجراء، تصل هاته النسبة إلى 94,6% على الصعيد الوطني (4.955.000 شخص)، 93,2% في الوسط الحضري (3.595.000 شخص)، و98,4% في الوسط القروي (1.360.000 شخص).

في نفس السياق، فإن 8.297.000 نشيط مشتغل (77,5%) لا يستفيدون من تغطية صحية على الصعيد الوطني، 3.848.000 بالمدن (65,5%) و4.449.000 بالقرى (92,2%). تبلغ هاته النسبة بين الأجراء ـحوالي 58,1% على الصعيد الوطني (3.040.000 شخص)، 51% بالوسط الحضري (1.969.000 شخص)، و77,6% بالوسط القروي (1.071.000 شخص).

**نظرة متفاوتة للعمل من قبل النشيطين المشتغلين**

يصرح قرابة نشيط مشتغل من كل خمسة (1.974.000 شخص) أنه غير راض عن عمله ويعبر عن الرغبة في تغييره. ويمثلون 28,6% من النشيطين المشتغلين الذين يعملون في قطاع البناء والأشغال العمومية (330.000 شخص).

ويشير 67,2% منهم إلى مستوى الأجر، و 10% عدم الاستقرار في العمل، و 9,6% ظروف عمل أكثر ملاءمة، و7,1% عدم التوافق بين العمل والتكوين المتلقى.

لا يستطيع 4% من النشيطين المشتغلين (424.000 شخص)، رغم كل الجهود المبذولة، التوفيق بسهولة بين حياتهم الشخصية والمهنية، و 13% (1.396.000 شخص) يستطيعون ذلك بصعوبة كبيرة و31% (3.318.000 شخص) يحققون ذلك بصعوبة.

**بطالة أكثر تفشيا في صفوف الشباب، وحاملي الشهادات، والنساء**

بين سنتي 2016 و2017، تزايد عدد العاطلين بـ 49.000 شخص، جميعهم بالوسط الحضري، مما رفع العدد الإجمالي إلى 1.216.000 على الصعيد الوطني.

فيما يخص المعدلات، وبحكم ارتفاع حجم البطالة (4,2%+) أكثر من حجم العمل (0,8%+)، فقد ارتفع معدل البطالة من 9,9% إلى 10,2% على الصعيد الوطني، ومن 14,2% إلى 14,7% بالوسط الحضري، بينما استقر في 4% بالوسط القروي.

سجلت معدلات البطالة العليا بين صفوف الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة، وحاملي الشهادات والنساء. وبالفعل، يظل الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة يمثلون الشريحة الأكثر عرضة للبطالة بمعدل 26,5%، 42,8% بالوسط الحضري و11,4% بالوسط القروي.

حسب الشهادة، يصل معدل البطالة إلى 23,3% بين حاملي شهادات من مستوى عال[[4]](#footnote-5)، مع معدل يقدر بـ 25,9% بالنسبة لحاملي شهادة تقني أو إطار متوسط. هذا المعدل وصل إلى 15% بالنسبة لحاملي الشهادات من مستوى متوسط[[5]](#footnote-6)، وبلغ قيمته القصوى 25,7% بالنسبة للنشيطين الحاصلين على شهادات التخصص المهني.

حسب الجنس، يظل معدل البطالة لدى النساء أعلى بكثير من نظيره لدى الرجال، والذي يقدر، على الصعيد الوطني، بحوالي 14,7% و8,8% على التوالي.

بالإضافة إلى هذا، تكشف دراسة خصائص العاطلين عن العمل سنة 2017، أن أكثر من 8 عاطلين من بين كل 10 (83,5%) هم حضريون، و 2 من بين كل 3 (65,2%) تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة وأكثر بقليل من الثلث (36%) حاملون لشهادة من مستوى عال. أيضا، 6 عاطلين من بين كل 10 (58,4%) يبحثون عن أول عمل لهم و7 من بين كل 10 (71,2%) هم عاطلون منذ سنة أو أزيد.

من جانب آخر، تقريبا 7% من العاطلين (83.000 شخص) يئسوا من البحث الدؤوب عن عمل، 84,1% منهم حضريون، 51% نساء، 54,5% شباب تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة و75,2% حاملون لشهادات.

**الشغل الناقص في تزايد خصوصا لدى الشباب والنشيطين المشتغلين في قطاع البناء والأشغال العمومية.**

بين 2016 و2017، انتقل عدد النشيطين المشتغلين في حالة شغل ناقص، على الصعيد الوطني، من 1.018.000 إلى 1.044.000 شخص، ( من 508.000 إلى 521.000 شخص بالوسط الحضري ومن 510.000 إلى 523.000 شخص بالوسط القروي). وهكذا انتقل معدل الشغل الناقص من 9,6% إلى 9,8% على الصعيد الوطني، ( من 8,7% إلى 8,9% بالوسط الحضري ومن 10,7% إلى 10,8% بالوسط القروي).

حسب فئات السكان، تسجل معدلات الشغل الناقص الأكثر أهمية بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة (16,1%)، والنشيطين المشتغلين في قطاع البناء والأشغال العمومية (15,8%) وحاملي الشهادات (10,5%).

بالإضافة إلى هذا، تجدر الإشارة إلى أن الساكنة النشيطة المشتغلة في حالة شغل ناقص هي في مجملها من الذكور (87,1%)، ونصفها قروي (50,1%)، ومن الشباب الذين لا يتعدى سنهم 30 سنة (38,2%)، وحاملي الشهادات (44,7%)، والذين يزاولون عملا مؤدى عنه (83,6%) وتقريبا ثلثيها (67,7%) هم في وضعية شغل ناقص مرتبط بعدم كفاية دخل الشغل، أو عدم التوافق بين التكوين والعمل.

1. **وضعية سوق الشغل على المستوى الجهوي**

انطلاقا من هذه السنة، وبغرض الوفاء بالتزامات بلدنا في إطار الجهوية المتقدمة، فإن المعلومات حول سوق الشغل المتعلقة بمختلف الجهات واهم أقاليم المملكة، سوف تنشر على مستويات دقيقة وموسعة لتشمل أبعادا أخرى، خاصة تلك المتعلقة بظروف العمل والعمل اللائق.

في هذا الجزء، ونحن نستعرض وضعية سوق الشغل على المستوى الجهوي، سيتم تقديم بعض المعلومات من هذا الصنف على سبيل الإشارة، وذلك بهدف إبراز أهميتها في توسيع دائرة المعلومات حول وضعية سوق الشغل على المستوى الجهوي ولو جزئيا.

من بين المؤشرات الرئيسية التي نقترح تناولها في بداية هذا الجزء و التي تسمح بفهم إمكانيات الشباب غير المثمنة بما فيه الكفاية والمؤهل لشغل مناصب عمل، هو معدل الشباب المتراوحة أعمارهم بين 15 و24 سنة الذين لا يعملون وليسوا بالمدرسة ولا يتابعون أي تكوين (NEET). يصل هذا المعدل إلى%29,3 من بين مجموع الشباب على المستوى الوطني، %13 لدى الرجال، و%46 لدى النساء، وهو معدل أكبر ب 3,5 مرة من ذلك المسجل عند الرجال. حسب الجهات يتراوح معدل الشباب الذين لا يعملون وليسوا بالمدرسة ولا يتابعون أي تكوين (NEETs) بين %20,6 على مستوى جهة الداخلة-وادي الذهب (%7,5 لدى الرجال و%46,7 لدى النساء) و%34,4 على مستوى الجهة الشرقية (%16,8 لدى الرجال و%53,6 لدى النساء).

**رسم بياني 1: معدل الشباب الذين لا يعملون وليسوا بالمدرسة**

**ولا يتابعون أي تكوين (NEETs) حسب الجنس والجهة سنة 2017 (%)**

 بغض النظر عن وسط الإقامة أو الجهة، فإن معدلات الشباب الذين لا يعملون وليسوا بالمدرسة ولا يتابعون أي تكوين (NEETs)، هي أكثر أهمية بين الإناث مقارنة مع الذكور. وتم تسجيل الفوارق المطلقة الأكثر ارتفاعا بينهم على مستوى جهات درعة-تافيلالت (44 نقطة)، بني ملال-خنيفرة (43,6 نقطة)، ومراكش-آسفي (43,2 نقطة). أما الفوارق الأكثر ضعفا فقد تمت ملاحظتها على مستوى الدرا البيضاء-سطات (21,5 نقطة) والعيون-الساقية الحمراء (22,8 نقطة).

**فوارق فيما يخص المشاركة في النشاط بين الجهات خاصة لدى النساء**

يتجاوز معدل النشاط لسنة 2017 المسجل على مستوى جهات الداخلة-واد الذهب ( %71,9)، والدرا البيضاء-سطات (%50,5)، ومراكش-آسفي ( %48,4)، والرباط-سلا-قنيطرة (%47,3)، المعدل الوطني (%46,7).كما بلغ معدل النشاط، على مستوى الجهات الأخرى، معدلات تقل عن المتوسط الوطني خاصة بجهة العيون-الساقية الحمراء، حيث سجل هذا المعدل مستواه الأكثر انخفاضا (%39,7)، متبوعة بجهة درعة-تافيلالت (%40,2).

بالوسط الحضري، سجل أعلى معدل للنشاط بجهة الداخلة-وادي الذهب (%57,4)، متجاوزا المعدل الحضري بـ 15 نقطة، متبوعة بجهة الدار البيضاء-سطات (%45,8)، في حين يلاحظ أدنى معدل للنشاط بجهة درعة-تافيلالت (%35,5) وهو أقل من المتوسط المسجل بالوسط الحضري بـ 6,9 نقطة.

أما بالوسط القروي، فقد سجل معدل النشاط الأكثر ارتفاعا بجهة الدار البيضاء-سطات، بمعدل يصل إلى %66,2، متجاوزا المتوسط الوطني المسجل بالوسط القروي بحوالي 12 نقطة. بالمقابل تم تسجيل المعدل الأكثر انخفاضا بجهة درعة-تافيلالت (%42,7)، وهو يقل عن المتوسط الوطني بأكثر من 11 نقطة.

**رسم بياني 2:معدل النشاط حسب الجهات ووسط الإقامة(%)**

تجدر الإشارة إلى أن الولوج إلى سوق الشغل على مستوى جميع الجهات هو أكثر أهمية بالوسط القروي مقارنة بالوسط الحضري. فالفوارق المطلقة الأكثر ارتفاعا لمعدلات النشاط بين الوسطين قد سجلت على مستوى جهة الدار البيضاء-سطات (20,5 نقطة)، وبني ملال-خنيفرة (17,4 نقطة)، وفاس-مكناس (16,1 نقطة). أما الفوارق الأكثر انخفاضا فقد لوحظت على مستوى جهة سوس-ماسة (3,9 نقطة) وجهة درعة-تافيلالت (7,2 نقطة).

من جهة أخرى، من المهم التذكير بأن أحد المشاكل الأساسية التي تواجه الاقتصاد المغربي هو ضعف مشاركة النساء في سوق الشغل. ففي سنة 2017، وعلى سبيل المثال، لم يبلغ معدل نشاطهن سوى %22,4 (%18,4 بالوسط الحضري و%29,6 بالوسط القروي) مقابل %71,6 لدى الرجال ( %67,6 بالوسط الحضري و %78,4 بالوسط القروي)، أي 49,2 نقطة كفارق.

ويبقى هذا الفارق من نفس المستوى، سواء تعلق الأمر بالوسط الحضري (49,2 نقطة مئوية) أو بالوسط القروي (48,7 نقطة ). وعلى العكس من ذلك، سجل هذا الفارق على المستوى الجهوي تباينات كبيرة بين مختلف جهات المملكة، تدل على التنوع الملحوظ في خصائصها السوسيو-مهنية. حيث يتراوح هذا الفارق بين 44,3 نقطة على مستوى جهة الدار البيضاء-سطات (%28,4 بالوسط الحضري و%71,7 بالوسط القروي) و56,7 نقطة بالجهة الشرقية (%16,5 بالوسط الحضري و%73,6 بالوسط القروي).

**تساهم 5 جهات بثلاثة أرباع تقريبا من الحجم الإجمالي للشغل**

استأثرت 5 جهات سنة 2017 بحوالي ثلاثة أرباع (%72,4) من العدد الإجمالي للشغل. ويتعلق الأمر بحهة الدار البيضاء-سطات (%22,4)، ومراكش-آسفي (%13,8)، والرباط-سلا-القنيطرة (%13,5 )، وفاس-مكناس(%11,6)، وطنجة-تطوان-الحسيمة ( %11,1). وتتراوح الحصص المسجلة في باقي الجهات بين %0,8 بالداخلة-وادي الذهب و%7,3 ببني ملال-خنيفرة.

على مستوى آخر، فإن الوزن من حيث الشغل هو أكثر أهمية من الوزن الديمغرافي بالنسبة لجهات الداخلة-وادي الذهب، والدار البيضاء-سطات، وطنجة-تطوان-الحسيمة، ومراكش-آسفي، مع وجود فارق نسبي أكثر أهمية لجهة الداخلة-وادي الذهب ( 1,6 مرة).

بالنسبة لباقي الجهات، تبقى الحصة من الحجم الإجمالي للشغل أقل من نظيرتها من الساكنة الإجمالية. وتعرف جهة العيون-الساقية الحمراء الشغل الأقل وزنا نسبيا مقارنة بوزنها الديموغرافي (0,8 مرة).

**رسم بياني 3: الوزن من الحجم الإجمالي للشغل والوزن الديموغرافي حسب الجهات**

إلى جانب حجم الشغل وتوزيعه غير المتناسب مع الوزن الديموغرافي للجهات، كشفت بيانات البحث أيضًا عن وجود تفاوتات كبيرة بين مختلف جهات المملكة فيما يتعلق بأبعاد أخرى، خاصة تأهيل النشيطين المشتغلين، وعدم استقرار ولوج سوق الشغل، وتنظيم بيئة العمل، والحماية الاجتماعية التي توفرها هذه الأخيرة ، فضلا عن انطباع النشيطين المشتغلين حيال وظيفتهم. وهكذا، ففي سنة 2017:

* تراوحت نسبة النشيطين المشتغلين الذين لا يتوفرون على أية شهادة بين %44,2 بجهة العيون- الساقية الحمراء و%66,5 بجهة بني ملال-خنيفرة. وتجاوزت المعدل الوطني (%58,6) على مستوى 7 جهات؛
* انتقلت نسبة الشغل غير المؤدى عنه، المكون أساسا من المساعدين العائليين، من %4,9 في الجهات الجنوبية إلى %25,4 في جهة بني ملال- خنيفرة. وقد سجلت مستويات أكبر من المتوسط ​​الوطني (%16,8) في 5 جهات، كما كانت أكبر بحوالي 11 مرة بالوسط القروي (%33,5) مقارنة مع الوسط الحضري (%3)؛
* من بين مجموع النشيطين المشتغلين، اشتغل %8,7في وظائف غير مستقرة، كعاملين صدفيين أو موسميين بالأساس. وتنتقل هذه النسبة من %4,5 بجهة الدار البيضاء-سطات إلى %15 بجهة مراكش-آسفي، وتبلغ مستواها الأعلى بجهة سوس ماسة ب %19 ؛
* تراوحت نسبة المستأجرين الذين اشتغلوا بدون عقد عمل بين %52,9 بجهة الرباط-سلا-القنيطرة و %81,6 بالجهة الشرقية، متغيرة ضمن مجال في حدود 30 نقطة. وتجاوزت هذه النسبة المستوى الوطني (%64,8) على مستوى 7 جهات من المملكة؛
* تراوحت حصة المستخدمين غير المستفيدين من تغطية صحية بين %32,2 بجهة الداخلة-واد الذهب و%72,2 بجهة فاس-مكناس، أي بفارق 40 نقطة مئوية. وهي تتعدى المتوسط الوطني (%58,1) على مستوى 6 جهات.

**6 جهات من بين 12 تأوي غالبية العاطلين**

أكثر من ثمانية عاطلين من أصل عشرة (%82,8) متمركزون في ستة جهات من المملكة، سنة 2017. تحتل جهة الدار البيضاء-سطات المرتبة الأولى بنسبة %25,1 ، تليها الرباط-سلا-القنيطرة (%17,5)، والجهة الشرقية (%11,3)، وفاس-مكناس (%10,8)، ثم مراكش-آسفي (%9,4) وأخيراً طنجة-تطوان-الحسيمة %8,7)) .

من جهة أخرى، تتميز خمس جهات بكون مساهمتها في حجم البطالة أكبر من وزنها الديموغرافي من حيث الساكنة في سن النشاط. تحتل الجهة الشرقية المرتبة الأولى بفارق مطلق يبلغ 4,3 نقطة، تليها الدار البيضاء - سطات بـ4,2 نقطة، فجهة الرباط- سلا-القنيطرة (3.8 نقطة)، ثم بدرجات أقل، جهتي كلميم- وادي نون (0,7 نقطة) والداخلة- وادي الذهب (0,1 نقطة).

وعلى العكس من ذلك، فإن المساهمة في حجم البطالة على مستوى الجهات الأخرى هي أقل من الوزن الديموغرافي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن مراكش-آسفي هي الجهة الأكثر ملاءمة من حيث الولوج إلى سوق الشغل، حيث تقل مساهمتها في حجم البطالة عن وزنها الديموغرافي ب 3,4 نقطة.

**رسم بياني** 4: المساهمة في الحجم الإجمالي للبطالة و الوزن الديموغرافي حسب الجهات

**تحتل جهة كلميم-وادي نون والجهة الشرقية المرتبة الأولى بتواجد نشيط من بين ستة في وضعية بطالة**
تلاحظ أعلى مستويات للبطالة في جهتي كلميم- وادي نون (%17,7) و الجهة الشرقية%17,1) )، أي ما يعادل ارتفاع بحوالي 7 نقاط مقارنة مع المستوى الوطني (%10,2). ورغم تجاوزها لهذا المعدل، تسجل ثلاث جهات أخرى مستويات بطالة أقل حدة، ويتعلق الأمر بجهات الرباط - سلا - القنيطرة (%12,9) والعيون- الساقية الحمراء (%12,3) والدار البيضاء-سطات %11,3)) .

وعلى العكس من ذلك، يسجل معدل البطالة أدنى مستوى له (%6) بجهة درعة- تافيلالت، وهو مماثل تقريباً لجهة بني ملال-خنيفرة %6,1)). وينبغي التذكير بأن جهة درعة- تافيلالت تسجل ثاني أضعف معدل نشاط بنسبة .%40,2

في المدن، وضعية البطالة أكثر إثارة للقلق في جهة كلميم- وادي نون (%22,9) والجهة الشرقية (%20,5)، حيث أن أكثر من واحد من كل خمسة نشيطين هو عاطل عن العمل. وتصل هذه النسبة إلى أدنى مستوى لها (%10,5) بالوسط الحضري لجهة درعة-تافيلالت.

وتنتشر البطالة بشكل أكثر حدة في الوسط القروي للجهة الشرقية بتسجيلها لمعدل%11، أي ما يمثل حوالي ثلاثة أضعاف معدل البطالة المسجل بالوسط القروي على المستوى الوطني (%4). تحتل جهة كلميم-وادي نون المرتبة الثانية من حيث انتشار البطالة في العالم القروي بنسبة.%8,8 على مستوى باقي الجهات، لا يبعد معدل البطالة كثيراً بالوسط القروي عن المعدل الوطني، باستثناء جهة بني ملال خنيفرة التي تعرف أدنى مستوى لهذا المعدل (%2).

**بطالة الشباب مقلقة جدا بكل الجهات**

على المستوى الوطني، يمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة الفئة الأكثر تضرراً من البطالة بمعدل 23,5%، 20,5% بالنسبة للرجال و 32,1% بالنسبة للنساء. ويتقلص انتشار البطالة تدريجيا مع ارتفاع السن، فمعدلها يصل إلى1,7% بالنسبة للذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة و 5,2% بالنسبة للبالغين 45 سنة فأكثر.

على المستوى الجهوي، يسجل أعلى مستوى للبطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة بجهة كلميم-وادي نون بمعدل يصل إلى %43,9. وتعتبر بطالة الشباب بهذه الجهة أكثر استفحالا لدى النساء المتراوحة أعمارهن بين 15 و 29 سنة، حيث تبلغ%59,4 . ويمثل هذا المعدل الأخير، إلى جانب المعدل المسجل بجهة العيون-الساقية-الحمراء (61,7%) ، أعلى معدلات البطالة ويكشف عن كون ست نساء تتراوح أعمارهن بين 15 و 29 سنة من بين كل عشرة هن في وضعية بطالة بهاتين الجهتين.

وعلى العكس من ذلك، لوحظ أدنى معدل لانتشار بطالة الشباب بجهة الداخلة-وادي الذهب بنسبة 4,9%، تليها درعة تافيلالت (7,14%).

يبلغ معدل البطالة بالنسبة للفئة العمرية 45 سنة فأكثر، 1,7% بالجهة الشرقية، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف المستوى الوطني (5,2%). ويكاد هذا المعدل أن ينعدم بجهتي العيون-الساقية الحمراء وطنجة-تطوان-الحسيمة.

**النساء الحاصلات على شواهد عليا هن الأكثر عرضة للبطالة : وضعية مسجلة بجميع الجهات**

بغض النظر عن المستوى الجغرافي، تزداد البطالة مع تحسن مستوى التعليم والتكوين. وفعلا، ينتقل معدل البطالة على المستوى الوطني من 8,3% بين غير الحاصلين على شهادة إلى 15% بين الذين لهم شهادة من مستوى متوسط و3,23% بين الذين لهم شهادة من مستوى عال. وتتفاقم هذه الوضعية بجهة كلميم-وادي نون لتصل هذه المعدلات إلى 8,5% و 8,24% و 3,41% بين الفئات الثلاث على التوالي.

تبقى جهة كلميم- وادي نون هي الجهة التي تسجل أعلى معدلات البطالة لفئتي حاملي الشهادات من المستويين المتوسط والعالي، في الوقت الذي تسجل فيه الجهة الشرقية أعلى معدل للبطالة بالنسبة للفئة التي ليست لها أية شهادة (8,10%).

سجلت أدنى معدلات البطالة بجهة بني ملال-خنيفرة سواء بالنسبة للفئة التي ليست لديها أية شهادة (6,1%) أو تلك التي لها شهادة من مستوى متوسط 7,8%). من جانبها، تتميز جهة درعة-تافلالت بتسجيل أقل نسبة للعاطلين الحاملين لشهادات من مستوى عال بمعدل بطالة يبلغ 1,15%.

سواء تعلق الأمر بالمستوى الوطني أو الجهوي، لا يزال معدل بطالة النساء الحاملات لشهادات من مستوى عال جد مرتفع مقارنة برجال هذه الفئة. يبلغ الفرق النسبي 1,8 مرة على المستوى الوطني، ويسجل أضعف مستوى بجهة الدار البيضاء-سطات (5,1 مرة) والأقوى بجهة الداخلة-وادي الذهب (2,5 مرة). ومع ذلك، فجهة كلميم-وادي نون هي التي تسجل أعلى حضور نسبي للعاطلات الحاملات لشهادات من مستوى عال بمعدل 1,64%.

**رسم بياني 5: معدل بطالة حاملي الشهادات من مستوى عالي حسب الجنس والجهة (%)**

**تباينات جهوية كبيرة فيما يتعلق بالشغل الناقص**

تجاوز معدل العمل الناقص سنة 2017 المعدل الوطني (8,9%)، بجهات فاس-مكناس (2,16%) وبني ملال-خنيفرة (2,15%) والجهة الشرقية. (7,12%) وطنجة-تطوان-الحسيمة (4,12%). على مستوى الجهات الأخرى، تقل نسبة العمل الناقص عن المعدل الوطني، خاصة بجهة كلميم-وادي نون، حيث وصل أدنى مستوى له (4,3%)، تليها جهة درعة-تافلالت (4,5%). بالإضافة إلى ذلك، وصل الفرق النسبي بين المستويين الأقصى والأدنى لهذا المعدل، المسجل بجهات فاس-مكناس (2,16%) وكلميم-واد نون (4,3%)، إلى خمس مرات.

1. **التكوين والشغل**

**صعوبة ولوج حاملي شهادات التكوين المهني لسوق الشغل**

يبلغ معدل البطالة لدى حاملي الشهادات الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق 17,9%. وهو معدل مرتفع لدى النساء (29,7%) أكثر من الرجال (14,4%) و لدى سكان المدن (19,8%) أكثر من سكان القرى 11,0%) .

ويزداد معدل البطالة مع ارتفاع مستوى الشهادة المحصل عليها سواء بالنسبة لوسط الإقامة أو الجنس. حيث ينتقل من 15,0% في صفوف حاملي شهادة من مستوى متوسط إلى23,3% بالنسبة لحاملي شهادة عليا، ومن17,6% إلى 22,9% بالوسط الحضري ومن 8,6% إلى 28,9% بالوسط القروي. وقد ينتقل هذا المعدل على التوالي من 13% إلى 17,9% بالنسبة للرجال ومن 25,8% إلى 33% بالنسبة للنساء.

**الرسم البياني 6 : معدل بطالة حاملي الشهادات (ب % )**

معدل البطالة لدى حاملي شهادة التكوين المهني (22,7%) يفوق المعدل المسجل على مستوى مجموع حاملي الشهادات البالغين 15 سنة فما فوق (17,9%). ويعرف هذا المعدل ارتفاعا ملحوظا في صفوف النساء(32,6%) مقارنة بالرجال (18,7%) وفي صفوف سكان المدن(23,0%) مقارنة بنظرائهم في القرى (18,5%) .

وتمس البطالة بشكل أكبر الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة بمعدل 42,0% 49,0%) بالنسبة للنساء و38,3% بالنسبة للرجال). هذا المعدل يبلغ 13,6% لدى البالغين بين 30 و 44 سنة و 3,3% بالنسبة للبالغين 45 سنة فأكثر.

**7 نشيطين مشتغلين من أصل 9 يعتبرون أنفسهم مؤهلين للعمل الذي يزاولونه و 2 من بين 3 يقدرون أن تكوينهم يتلاءم مع منصب الشغل الذي يشغلونه**

قصد قياس درجة الملائمة بين مستوى التأهيل و الشغل المزاول، تبنى البحث الوطني حول التشغيل مقاربة تنبني على إدراج أسئلة تراعي بعدين أساسيين عند جرد انطباعات النشيطين المشتغلين المستجوبين:

البعد الأول (الملاءمة العمودية ) يتعلق الأمر بمستوى الملاءمة بين مستوى التأهيل (مستوى التكوين والتجربة المهنية). أما البعد الثاني (الملاءمة الأفقية) يتمثل في تقييم درجة التطابق بين نوع الشهادة ومتطلبات العمل الذي يزاولونه.

ما يقارب 7 نشيطين مشتغلين من بين كل 9(77,6%) من الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر يعتبرون أنفسهم مؤهلين للعمل في المنصب الذي يشغلونه بغض النظر عن تلقيهم تكوينا أكاديميا أم لا (76,9% بالنسبة للرجال و79,8% بالنسبة للنساء). 11,9% يرون أن المؤهلات التي يتوفرون عليها تفوق تلك التي يتطلبها العمل الذي يزاولن في حين أن 8,6% منهم لا ترقى مؤهلاتهم إلى مستوى متطلبات العمل الذي يشغلونه.

ومن ناحية أخرى، فإن63,4% من النشيطين المشتغلين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر والمتوفرين على تكوين أكاديمي[[6]](#footnote-7)6، يعتقدون بأن نوع الشهادة المحصل عليها تناسب طبيعة الشغل الذي يمارسونه. وهذا يتأكد لدى النساء أكثر من الرجال بنسب تبلغ65,4% و62,5% ولدى سكان المدن(64,9%) أكثر من سكان القرى (45,1%).

ما يقارب نشيطين مشتغلين من أصل 10 (20,2%) البالغين 15 سنة فما فوق يرون بأن تكوينهم لا تلاءم بما يكفي مع الشغل الذي يزاولونه في حين أن15,4% يعبرون عن عدم وجود أية علاقة بين التكوين الذي تلقونه ووالعمل الذي يمارسونه (انعدام الملاءمة كليا).

1. **ولوج الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 3 و 5 سنوات للتعليم الأولي**

**يستفيد طفل من كل اثنين تتراوح أعمارهما بين 3 و 5 سنوات من التعليم الأولي**

بلغ عدد الأطفال في سن التعليم الأولي (بين 3 و 5 سنوات) 1,964 مليون طفل، سنة 2017. أقل من النصف بقليل (47,6%) من بينهم يترددون على مؤسسة للتعليم الأولي.

فإذا كانت نسبة الأطفال البالغين من 3 إلى 5 سنوات في التعليم الأولي هي نفسها بين الذكور والإناث، مع نسب %47,7 و%47,5 على التوالي، فإنها على العكس بالوسط الحضري أكبر بثلاث مرات من تلك المسجلة بالوسط القروي، %66,6 و%22,5 على التوالي.

حوالي 9 أطفال بالغين بين 3 و5 سنوات من بين كل 10 في التعليم الأولي يستفيدون من تعليم خاص عصري %90,1) بالوسط الحضري و%73,3 بالوسط القروي) و%11,2 منهم يستفيدون من تعليم خاص تقليدي (%8,1 بالوسط الحضري و%23,4 بالوسط القروي).بينما نسبة التعليم الأولي العام تبقى ضعيفة جدا (%2,1)

تزداد نسبة الأطفال المستفيدين من تعليم أولي مع تحسن مستوى تأهيل رب الأسرة. وفعلا، فإن نسبة الأطفال بالتعليم الأولي تنتقل من 39% بالنسبة لأرباب الأسر الذين ليست لديهم أي شهادة إلى 75,2% بالنسبة للذين حصلوا على شهادة ذات مستوى عال. ﮐﻣﺎ تجدر الإشارة إلى اﻟﻔرق بين فرص التمدرس الأولي ﺑﯾن اﻟﻔﺗﯾﺎت واﻟﻔﺗﯾﺎن ﺣﺳب ﻣﺳﺗوى ﺗﺄهيل رب اﻷﺳرة. بالنسبة لأرباب الأسر الذين ليست لديهم أية شهادة، فإن الفرق بين معدلات التمدرس الأولي بين الفتيات والفتيان يبلغ نحو 0,7 نقطة مئوية لصالح الفتيان. أما بالنسبة للأسر التي حصل رب أسرتها على شهادة عليا، فإن هذا الفرق هو 3,2 نقطة لصالح الفتيات.

**الرسم البياني 7: نسبة الأطفال المتمدرسين بالتعليم الأولي المتراوحة أعمارهم بين 3 و 5 سنوات حسب مستوى شهادة رب الأسرة**

ترتبط فرص الاستفادة من التعليم الأولي بالمستوى السوسيو-اقتصادي للأسر. فمعدل التمدرس في التعليم الأولي ينتقل بالتالي من 40,7% بالنسبة للأطفال البالغين من 3 إلى 5 سنوات المنتمين للأسر التي تقطن بالسكن غير اللائق إلى 71,7% بالنسبة لأولئك المنتمين للأسر التي تقطن في الفيلات لتصل إلى المستوى الأعلى (79,4%) عند الأطفال المنحدرين من الأسر التي تقطن بالشقق.

**الرسم البياني 8: معدل التمدرس الأولي للأطفال المتراوحة أعمارهم بين 3 و 5 سنوات**

**حسب الجنس و الجهات (%)**

يخفي معدل التمدرس الأولي للأطفال المتراوحة أعمارهم بين 3 و 5 سنوات، تفاوتات هامة بين الجهات، حيث ينتقل من %35,4بجهة مراكش-آسفي إلى %77,5بجهة كلميم- وادي نون، أي ما يعادل 42,1 نقطة كفارق. ويسجل هذا المعدل مستويات أعلى من المتوسط الوطني (%74,6) على مستوى نصف الجهات كما يبدو أن هذا المعدل غير متأثر بالجنس، في كل الجهات.

1. **ولوج المرأة لسوق الشغل**

لا تزال مشاركة النساء في سوق الشغل منخفضة وأقل بكثير من تلك الخاصة بالرجال، %22,4 مقابل %71,6 سنة 2017. أكثر من هذا، ورغم الجهود المبذولة في مجالي التكوين والتعليم، فإن معدل نشاط النساء قد تراجع بحوالي 3,5 نقطة مئوية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وفي هذا السياق، تكتسي دراسة الأسباب التي تعيق ولوج النساء إلى سوق العمل، أهمية كبيرة، لتوسيع قاعدة المعارف حول هذه الإشكالية.

**خصائص النساء خارج سوق الشغل**

تمثل النساء خارج سوق العمل، البالغ عددهن 10 ملايين، %77,6 من الإناث اللاتي تبلغ أعمارهن 15 سنة فأكثر (%81,6 بالوسط الحضري و %70,4 بالوسط القروي). أغلبهن (76,6%) ربات بيوت و 13,4% تلميذات أو طالبات.

**الجدول 1: السكان خارج سوق الشغل البالغين 15 سنة فأكثر حسب نوع عدم النشاط**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | النساء | الرجال | الجنسين معا |
|  | العدد (بالآلاف) | % | العدد (بالآلاف) | % | العدد (بالآلاف) | % |
| ربات بيت | 7703 | 76,6 | - | - | 7703 | 56,6 |
| طلبة | 1352 | 13,4 | 1753 | 49,1 | 3105 | 22,8 |
| متقاعدون أو ملاك | 172 | 1,7 | 921 | 25,8 | 1093 | 8,0 |
| مرضى أو معاقين | 278 | 2,8 | 510 | 14,3 | 788 | 5,8 |
| مسنون | 541 | 5,4 | 305 | 8,5 | 846 | 6,2 |
| غير نشيطين آخرين | 7 | 0,1 | 77 | 2,2 | 84 | 0,6 |
| المجموع | 10053 | 100 | 3566 | 100 | 13619 | 100 |

حسب الحالة الزواجية، فإن %60,8 من النساء خارج سوق العمل متزوجات و %25,9 عازبات. أكثر من ثلثهن (34,9%) يقل سنهن عن 29 سنة، و 27,8% تتراوح أعمارهن بين 30 و 44، و 37,4% منهن تبلغ أعمارهن 45 سنة فأكثر. حوالي ثلثي هؤلاء النساء ليس لديهن أية شهادة و 7,9% لديهم شهادة من مستوى عال.

الجدول 2: السكان خارج سوق العمل البالغين 15 سنة فأكثر حسب الجنس والحالة الزواجية والسن ومستوى الشهادة (**%)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| الجنسين معا | الرجال | النساء |  |
| 53,3 | 28,4 | 77,6 | **نسبة غير النشيطين من السكان الباغين 15 سنة فأكثر** |
| **الحالة الزواجية** |
| 34,2 | 57,6 | 25,9 | عازب |
| 55,2 | 39,4 | 60,8 | متزوج |
| 8,8 | 2,3 | 11,1 | أرمل |
| 1,8 | 0,6 | 2,2 | مطلق |
| 100,0 | 100,0 | 100,0 | المجموع |
| **السن** |
| 39,7 | 53,4 | 34,9 | 15-29 سنة |
| 21,6 | 4,1 | 27,8 | 30-44 سنة |
| 38,7 | 42,5 | 37,4 | 45 سنة فأكثر |
| 100,0 | 100,0 | 100,0 | المجموع |
| **مستوى الشهادة** |
| 56,0 | 35,0 | 63,5 | بدون شهادة |
| 33,7 | 48,0 | 28,6 | مستوى متوسط |
| 10,7 | 16,9 | 7,9 | مستوى عالي |
| 100,0 | 100,0 | 100,0 | المجموع |

**تحمل الأنشطة المنزلية هو السبب الرئيسي لعدم ولوج النساء إلى سوق العمل**

حسب نتائج البحث، فإن نصف النساء خارج سوق العمل (%52,7) يُرجعن سبب عدم ولوجهن لسوق العمل لضرورة رعاية الأطفال أو البيت (%52,6 بالوسط الحضري و 52,8% بالوسط القروي). وما يقارب واحدة من كل خمس نساء غير نشيطات (18%) يفضلن عدم العمل (18,3% بالوسط الحضري و 17% بالوسط القروي)، في حين أن 8% منهن يشكل رفض الزوج السبب الرئيسي الذي يمنعهن من ولوج سوق العمل (8,3% بالوسط الحضري و 7,2% بالوسط القروي).

وتبلغ نسبة النساء خارج سوق العمل لرعاية الأطفال أو البيت %69,6 من النساء خارج سوق العمل تتراوح أعمارهن بين 30 و 44 سنة، و %55,9 بين اللواتي تصل أعمارهن 45 سنة وأكثر، و%35,7 بين النساء دون سن الثلاثين.

وتصل نسبة النساء اللواتي تشكل ضرورة رعاية الأطفال أو البيت السبب الرئيسي لعدم نشاطهن، إلى 70,3% من النساء المتزوجات، و 45,7% من المطلقات، و 38,9% من الأرامل و 17,9% من العازبات.

**الجدول 3: النساء غير النشيطات البالغات 15 سنة فأكثر حسب الحالة الزواجية وأسباب عدم ولوج سوق العمل (بـ%)**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| أسباب عدم ولوج سوق العمل | المجموع | عازبات | متزوجات | أرامل | مطلقات |
| رعاية الأطفال أو البيت | 52,7 | 17,9 | 70,3 | 38,9 | 45,7 |
| لا تريد العمل | 17,9 | 30,3 | 10,4 | 28,7 | 21,1 |
| رفض الزوج | 8,0 | 0,2 | 13,0 | 0,0 | 0,1 |
| رفض الأب أو قريب | 3,6 | 10,0 | 0,9 | 1,8 | 9,8 |
| قلة أو انعدام فرص العمل | 1,6 | 3,3 | 1,0 | 0,8 | 4,8 |
| نقص المؤهلات الضرورية لولوج سوق العمل | 1,6 | 4,8 | 0,3 | 0,8 | 2,2 |
| أسباب أخرى | 14,7 | 33,4 | 4,1 | 28,9 | 16,3 |
| المجموع | 100,0 | 100,0 | 100,0 | 100,0 | 100,0 |

تقل معيقات ولوج المرأة لسوق العمل مع تحسن مستويات تـأهيلهن. وهكذا، فقد انتقلت نسبة النساء خارج سوق العمل لأسباب تتعلق بضرورة رعاية الأطفال من 59,7% بالنسبة للنساء بدون شهادة، إلى 42,9% بالنسبة للائي تتوفرن على شهادة مستوى متوسط وإلى 31,4% بالنسبة للائي تتوفرن على شهادة من مستوى عال.

الجدول 4: النساء غير النشيطات البالغات 15 سنة فأكثر حسب أسباب عدم ولوج سوق العمل ومستوى الشهادة (بـ %)

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| أسباب عدم ولوج سوق العمل | المجموع | بدون شهادة | مستوى متوسط | مستوى عال |
| رعاية الأطفال أو البيت | 52,7 | 59,7 | 42,9 | 31,4 |
| لا تريد العمل | 17,9 | 15,9 | 20,7 | 23,7 |
| رفض الزوج | 8,0 | 8,2 | 7,7 | 7,5 |
| رفض الأب أو قريب | 7,7 | 3,6 | 13,2 | 20,5 |
| حالات أخرى إرادية | 3,6 | 3,2 | 4,7 | 2,5 |
| قلة أو انعدام فرص العمل | 3,6 | 1,4 | 1,9 | 2,9 |
| نقص المؤهلات الضرورية لولوج سوق العمل | 1,6 | 0,9 | 2,6 | 3,0 |
| أسباب أخرى | 7,0 | 7,2 | 6,3 | 8,5 |
| المجموع | 100,0 | 100,0 | 100,0 | 100,0 |

**واحدة من كل عشر نساء خارج سوق العمل هي على استعداد للعمل**

من بين كل عشر نساء غير نشيطات، هناك تقريبا واحدة (%10,9) مستعدة للعمل، (%11,2 بالوسط الحضري و%10,4 بالوسط القروي)، أي ما يمثل 1,1 مليون امرأة (759 ألف بالوسط الحضري و341 ألف بالوسط القروي). وتبلغ هذه النسبة %25,9 من النساء اللائي صرحن برفض الأب أو أحد أفراد الأسرة، %16,8 بالنسبة لرفض الزوج و%10,3 بسبب الحاجة إلى رعاية الأطفال. حسب العمر، فإن النساء الأقل من 30 سنة هن الأكثر استعدادا لولوج سوق العمل بنسبة %15,4، يليهن اللائي تتراوح أعمارهن بين 30 و44 سنة (14,2%).

 **الجدول 5: نسبة النساء المستعدات للعمل من بين النساء خارج سوق العمل**

**البالغات 15 سنة فأكثر بحسب وسط الإقامة، والسن والشهادة (بـ%)**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|   | الوسط الحضري | الوسط القروي | المجموع |
| **الفئة العمرية** |
| 29-15 سنة | 16,2 | 14,2 | 15,4 |
| 44-30 سنة | 14,9 | 12,7 | 14,2 |
| 45 سنة فأكثر | 4,4 | 4,1 | 4,3 |
| المجموع | 11,2 | 10,4 | 10,9 |
| **مستوى الشهادة** |
| بدون شهادة | 8,5 | 9,4 | 8,9 |
| مستوى متوسط | 13,0 | 13,2 | 13,1 |
| مستوى عالي | 19,2 | 25,4 | 19,6 |
| المجموع | 11,2 | 10,4 | 10,9 |

حسب مستوى التأهيل، فإن النساء غير النشيطات الحاصلات على شواهد عليا هن الأكثر تحفيزًا لولوج سوق الشغل بنسبة 19,6% مقابل %13,1 للحاصلات على شواهد متوسطة و8,9% فقط للنساء غير النشيطات بدون شهادة.

على المستوى الجهوي، تبلغ نسبة النساء خارج سوق العمل المستعدات لمزاولة عمل 35% بجهة العيون­-الساقية الحمراء. وتبلغ هذه النسبة 17% بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة وتصل إلى أدنى قيمة لها 6,1% بجهة الدار البيضاء-سطات.

ينجم عن ولوج النساء خارج سوق العمل والمستعدات للعمل تحسين معدلات النشاط، لاسيما تلك التي تهم الإناث. وهكذا، يمكن لهذا المعدل أن يدرك %51,0 على المستوى الوطني ولكلا الجنسين معا (عوض%46,7). و%30,9 بالنسبة للنساء (عوض %22,4)، أي تحسن ب4,3 و8,5 نقطة مئوية على التوالي.

باعتبار سبب الإقصاء من سوق العمل، تجدر الإشارة إلى أن 28,9% من النساء اللواتي تقل أعمارهن عن 30 سنة واللواتي توجدن خارج سوق العمل بسبب رفض الأب أو أحد الأقارب هن مستعدات للعمل. وتبلغ هذه النسبة 24,4% من بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 30 و44 سنة و11,9% بين اللواتي تبلغ أعمارهن 45 سنة فأكثر. بالنسبة للنساء اللواتي تصرحن برفض الزوج كسبب، فإن هذه النسب تصل على التوالي إلى 22,3% و18,2% و7,2%.

من بين النساء الحاصلات على شهادة من مستوى عال، فإن نسبة اللواتي هن مستعدات لولوج سوق العمل تصل إلى 43,1% من بين اللواتي صرحن برفض الأب أو عضو آخر من العائلة، 29,8% برفض الزوج و28,6% بتربية الأطفال والواجبات المنزلية.

1. **خصائص المقاولين**

يُقصد بالمقاولين في هذه المذكرة، فئات النشيطين المشتغلين الذين تكون حالتهم في المهنة إما مشغلا أو مستقلا أو شريكاً أو أجيراً مسيراً. ويبلغ عددهم، حسب نتائج البحث، 3.668.000 شخص سنة 2017، أي ما يمثل 34,3% من مجموع النشيطين المشتغلين البالغين 15 سنة فأكثر. وتبلغ هذه النسبة %39,4 لدى الرجال مقابل %17,4 لدى النساء وتصل إلى %31,4 بالوسط الحضري مقابل %37,8 بالوسط القروي.

ويتواجد أكثر من 7 من أصل 10 من المقاولين على مستوى 5 جهات وهي الدار البيضاء- سطات (20,4%)، ومراكش- آسفي (14,0%)، والرباط- سلا- القنيطرة (12,7%) وجهة فاس-مكناس (12,1%) وطنجة-تطوان-الحسيمة (11,9%).

**ما يقارب 8 من كل 10 مقاولين هم مستقلون و 9 من كل 10 هم من الذكور.**

حسب الحالة في المهنة، فإن غالبية المقاولين (86,9%) هم مستقلون، 80,2% بالوسط الحضري و93,7% بالوسط القروي. تتكون الفئات الأخرى من المشغلين (7,2%)، والشركاء (5,5%) والأجراء المسيرين(0,5%).

ما يقارب 9 من كل 10 مقاولين (88,2%) هم من الذكور (90,4% بالوسط الحضري و 86,0% بالوسط القروي) و 1 من كل 10 (11,8%) هو امرأة (9,6% بالوسط الحضري و 14,0 % بالوسط القروي).

يبلغ عمر مقاول من بين اثنين 45 سنة فأكثر (49,6%)، وأربعة من كل عشرة تتراوح أعمارهم بين 30 و 44 سنة (39,9%)، في حين أن واحد من بين كل عشرة لا يتجاوز عمره 29 سنة (10,5%).

نسبة عالية نسبيا من المقاولين لا يتوفرون على أية شهادة (69,6%). وحوالي ربعهم (24,2%) حاصلون على شهادة ذات مستوى متوسط ​​ و6,3% فقط لديهم شهادة عليا.

بالاعتماد على قطاع النشاط، فإن نسبة 38,9% من المقاولين يشتغلون في الفلاحة والغابات والصيد (73,6% بالوسط القروي و 4,6% بالوسط الحضري) و45,1% في قطاع الخدمات ( 70,4% بالوسط الحضري و19,5% بالوسط القروي)، في حين تتوزع النسبة الباقية بين قطاع الصناعة بما فيه الصناعة التقليدية (8,3%) وقطاع البناء (7,7%).

**غالبية المقاولين يديرون وحدات صغيرة غير متوفرة على محاسبة**

98,2% من المقاولين يديرون وحدات اقتصادية ذات حجم لا يتجاوز 5 مستخدمين (97,4% بالوسط الحضري و99,0% بالوسط القروي) ونسبة 3% فقط منهم يتوفرون على محاسبة ( %5,7 بالوسط الحضري و %0,2 بالوسط القروي؛ 2,9 % من الرجال و 3,7 % من النساء). تتحسن حصة المقاولين الذين يتوفرون على محاسبة حسب مستوى التعليم أو التكوين، لتنتقل بالتالي من 0,5% بالنسبة لغير الحاصلين على أية شهادة إلى 31,6% بالنسبة للحاصلين منهم على شهادة عليا.

**الإجراءات الإدارية والحصول على التمويل هما العائقان الرئيسيان**

لم يواجه مقاول من بين اثنين يتوفر على محاسبة (51,8%) صعوبات كبيرة عند إحداث وحدته أو انطلاق نشاطها، 52,3% بين الرجال و 48,9% بين النساء. بالنسبة للمقاولين الذين أفادوا بأنهم واجهوا صعوبات، فإن العقبات الرئيسية تتعلق بتعقيد الإجراءات الإدارية بحسب 42,5% منهم (42,8 % بالوسط الحضري و 35,7 % بالوسط القروي)، وبالحصول على التمويل بحسب 41,5% (41,0 % بالوسط الحضري و 52,4 % بالوسط القروي)، وبالولوج إلى العقار بحسب 9,9%، لاسيما في الوسط الحضري (10,3 %)، وبنقص اليد العاملة المؤهلة بحسب 2,1%، وأخيرا بالمحسوبية بالنسبة ل 1,7% منهم.

1. **تغطية نظام التقاعد**

**يغطي نظام التقاعد فقط نشيطين مشتغلين تبلغ أعمارهما 15 سنة فأكثر من بين كل عشرة، مع وجود تباينات كبيرة حسب وسط الإقامة والجهات**

تبين المعطيات التي يوفرها البحث الوطني حول التشغيل لسنة ،2017 أن معدل تغطية النشيطين المشتغلين البالغين 15 سنة فأكثر بنظام التقاعد يصل إلى 21% على المستوى الوطني، و33% بالوسط الحضري و6% بالوسط القروي.

وتسجل نصف الجهات معدل تغطية يقل عن المعدل الوطني. تسجل جهة الداخلة-وادي الذهب أعلى معدل بـ 43,7%، تليها جهة العيون-الساقية الحمراء (37,8%)، الدار البيضاء-سطات (31,7%)، وأخيرا الرباط-سلا-القنيطرة (25,8%). وتوجد جهة بني ملال-خنيفرة في المركز الأخير بمعدل 11,3 %.

ويبقى معدل التغطية بنظام التقاعد تقريبا في نفس المستوى بالنسبة لكل من النشيطين المشتغلين الذكور والإناث، أي على التوالي 20,5% و 21,8%. حسب السن، يرتفع هذا المعدل من 13,2% بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة إلى 23,2% بالنسبة للنشطين البالغين الذين تصل أعمارهم 30 فأكثر.

**يظل مستوى الشهادة وقطاع النشاط من العوامل المحددة في التغطية بنظام التقاعد.**

يعرف معدل تغطية النشيطين المشتغلين، على المستوى الوطني، ارتفاعا مهما حسب مستوى الشهادة. إذ يرتفع من 8,3% بالنسبة للنشيطين الذين ليس لديهم أية شهادة، إلى 22,3% بالنسبة لأولئك الذين لديهم شهادة من مستوى متوسط ليصل 71,6% بالنسبة لحاملي شهادة من مستوى عالي.

على المستوى الوطني، يختلف معدل التغطية بنظام للتقاعد بشكل ملحوظ حسب قطاع النشاط الاقتصادي. إذ ينتقل من 4,5% بالنسبة للعاملين بقطاع الفلاحة والغابات والصيد، إلى 8,8% بقطاع البناء والأشغال العمومية، ثم إلى 33% بقطاع الخدمات، ليصل إلى 36,9%، كأقصى قيمة بقطاع الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية.

1. **خصائص المهاجرين المقيمين بالمغرب**

من أجل إلقاء مزيد من الضوء على وضعية المهاجرين الذين استقروا بالمغرب فيما يتعلق بالأسئلة التي تهم النشاط والتشغيل، أدمج البحث الوطني حول التشغيل بعض الأسئلة بهدف فهم طبيعة التيارات الهجرية نحو بلدنا، وقياس الإمكانات الاقتصادية للمهاجرين، وتقييم اندماجهم في سوق الشغل والاندماج في المجتمع المغربي.

لكن، تجدر الإشارة إلى أن المعطيات المستقاة من هذا البحث لا تقدم معلومات إلا حول البنيات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية للمهاجرين وليس حول حجمها، لأن البحث يمثل الأسر العادية المقيمة فوق التراب الوطني بينما يقيم جزء غير هين من هؤلاء المهاجرين خارج الأسر العادية.

سنة 2017، وتبعا لنتائج البحث، يبدو أن 33,5% من المهاجرين المقيمين في المغرب ينحدرون من الدول العربية، و32,5% من الدول الأوروبية و 27,3% من دول إفريقيا جنوب الصحراء غير العربية.

**الرسم البياني 9 : بنية المهاجرين بالمغرب حسب الجنسية (%)**

إن أسباب الهجرة نحو بلادنا هي أولاً وقبل كل شيء اقتصادية بنسبة %41,4، واجتماعية ثانياً بنسبة %22,4، ولاعتبارات تتعلق بمتابعة الدراسة أو التكوين بنسبة 11,7% وأخيرًا لأسباب إنسانية بنسبة 8.6%.

**قرابة 6 مهاجرين من أصل 10 هم رجال**

إن توزيع المهاجرين المستقرين بالمغرب حسب الجنس يكشف عن أن قرابة 6 أشخاص من أصل 10 (59,3%) هم رجال وأن 4 من أصل 10 هم نساء (40,7%).

**الرسم البياني 10 :** هيكلة المهاجرين بالمغرب حسب الجنسية والجنس (%)

كيفما كان البلد الأصلي، فإن نسبة المهاجرين الذكور دائما مرتفعة مقارنة بتلك الخاصة بالنساء. هاته النسبة تصل إلى 70,5% بالنسبة للمهاجرين المنحدرين من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء غير العربية، 56,0% بالنسبة للمهاجرين القادمين من أوروبا و54,2% بالنسبة لأولئك القادمين من الدول العربية.

**الهجرة تخص كل الفئات العمرية**

تكشف دراسة المهاجرين المقيمين في بلدنا حسب السن، عن توزيع شبه متساو بين مختلف الفئات العمرية. وهكذا فإن، 20,2% منهم تقل أعمارهم من 15 سنة، و 21,5% تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة، و 26,2% ما بين 30 و44 سنة، ثم 32,1% من 45 سنة فما فوق.

**أزيد من 9 مهاجرين من أصل 10 متواجدون في المدن**

في المغرب، تعتبر الهجرة هي ظاهرة حضرية على الخصوص، حيث إن 97,7% من المهاجرين الوافدين على المغرب يقطنون بالمدن.

نسبة كبيرة من المهاجرين (86,9%) تتركز في 4 جهات ويتعلق الأمر بالدار البيضاء-سطات (33,8%)، والرباط-سلا-القنيطرة (28,0%)، ومراكش-آسفي (15,2%) والجهة الشرقية (9,9%).

**ثلاث مهاجرين من أصل 4 هم حاملون لشهادات**

تصل نسبة الأشخاص الحاصلين على شهادة، من بين مجموع المهاجرين المستقرين بالمغرب، إلى 75,7%، 54,1% لديهم شهادة عليا و21,6 % لديهم شهادة ذات مستوى متوسط. على سبيل المقارنة، نسبة الأشخاص الحاصلين على شهادة من بين مجموع سكان المغرب تصل إلى 43,9%، 32,5% لديهم شهادة ذات مستوى متوسط وفقط 11,4% لديهم شهادة ذات مستوى عال.

**الرسم البياني 11: هيكلة المهاجرين بالمغرب حسب مستوى الشهادة (%)**

وتبلغ نسبة الأشخاص غير الحاصلين على أية شهادة إلى 23,4% من بين المهاجرين مقابل 56,2% من بين مجموع السكان.

**معدلات نشاط مماثلة لتلك المسجلة بالنسبة لمجموع السكان**

تعتبر وضعية المهاجرين المستقرين بالمغرب بالنسبة لسوق الشغل شبيهة لمستوى تلك الخاصة بمجموع ساكنة المغرب. فمعدل نشاط المهاجرين يصل إلى 48,9% مقابل 46,7% بالنسبة لمجموع ساكنة المغرب. يصل هذا المعدل إلى 64,2% بين صفوف الرجال و25,5% بالنسبة للنساء مقابل 71,6% و22,4% على التوالي بالنسبة لمجموع السكان.

**الرسم البياني 12: معدل النشاط حسب الجنسية، الفئة العمرية والجنس (%)**

حسب السن، معدل نشاط المهاجرين يصل إلى 74,4% بين صفوف الأشخاص المتراوحة أعمارهم بين 30 و44 سنة (61,1% بالنسبة لمجموع السكان). ينخفض هذا المعدل إلى 43,9% بالنسبة للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة(38,4% بالنسبة لمجموع السكان) و31,5% بالنسبة للمهاجرين البالغين 45 سنة فما فوق (42,7% بالنسبة لمجموع السكان).

**الرسم البياني 13: هيكلة المهاجرين بالمغرب حسب قطاع النشاط (%)**

يستقطب قطاع الخدمات أغلبية المهاجرين حيث أنه يحتكر، لوحده، 78,5% من اليد العاملة المهاجرة متبوعا بقطاع البناء والأشغال العمومية (12,0%).

**معدلات بطالة أعلى من تلك المسجلة بين مجموع السكان**

معدلات بطالة المهاجرين بالمغرب 18,1% على الصعيد الوطني. وتؤثر البطالة خصوصا على النساء (23,4%) أكثر منها على الرجال (16,7%) وعلى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة (34,6%) أكثر من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و44 سنة (18,5%) والبالغين 45 سنة فأكثر (1,7%).

**الرسم البياني 14: معدل البطالة حسب الفئة العمرية،الجنس والجنسية(%)**

1. الشواهد من مستوى متوسط تضم شواهد التعليم الابتدائي، شواهد التعليم الثانوي الإعدادي وشواهد التأهيل أو التخصص المهني. [↑](#footnote-ref-2)
2. شواهد المستوى العالي تضم الباكالوريا، شواهد التقنيين أو التقنيين المتخصصين وشواهد التعليم العالي (الكليات، المدارس والمعاهد العليا). [↑](#footnote-ref-3)
3. حسب مدونة الشغل:

في الأنشطة غير الفلاحية، يعتبر عملا بالليل كل عمل يزاول ما بين التاسعة ليلا (21:00) والسادسة صباحا (6:00).

في الأنشطة الفلاحية، يعتبر عملا بالليل كل عمل يزاول ما بين الثامنة ليلا (20:00) والخامسة صباحا (5:00). [↑](#footnote-ref-4)
4. شواهد المستوى العالي تضم الباكالوريا، شواهد التقنيين أو التقنيين المتخصصين وشواهد التعليم العالي (الكليات، المدارس والمعاهد العليا). [↑](#footnote-ref-5)
5. الشواهد ذات المستوى المتوسط تضم شواهد التعليم الابتدائي، شواهد التعليم الثانوي الإعدادي وشواهد التأهيل أو التخصص المهني. [↑](#footnote-ref-6)
6. 6 تم استبعاد الشواهد والدبلومات التعليم الابتدائي والثانوي [↑](#footnote-ref-7)